



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

إحدى أكثر أراضي أفريقيا خصوبة تجاهد لأطعام شعبها

بيتر شوارستين



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويُسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

© حقوق النشر محفوظة 2019

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

إحدى أكثر أراضي أفريقيا خصوبة تجاهد لإطعام شعبها

* بيتر شوارستين

يمكن لدولة السودان أن تكون إحدى أكبر سلات الخبز في العالم، لكن النزاع على الأراضي وأسعار المواد الغذائية تدفع بها إلى حافة الهاوية.

حينما ذهب الجيش الأردني لشراء أراضٍ في شمال السودان في نهاية عام 1999، صادف الكشافة ما بدا أنه جنة لزراعة الأغذية. وكانت التضاريس واسعة، ومسطحة، وغنية بالعناصر الغذائية، فضلاً عن المياه التي يمكن أن سحبها من نهر النيل القريب، وبينما كان المسؤولون المحليون يحاولون تقديم شروط مالية مناسبة، بدا الأمر وكأنه فرصة لا يمكن تفوتها؛ من أجل تعويض الإمدادات الغذائية الوطنية في الأردن، وتحقيق ربح جيد في الوقت نفسه. وقد اقتضى صندوق التقاعد العسكري 9000 فدان في منطقة تبعد عن الخرطوم ثلاث ساعات بالسيارة، وسرعان ما بدأ المزارعون في العمل.

وبعد مدة وجيزة -ومع انتشار أخبار الثروات المحتملة- بدأ الأرض المحيطة تستحوذ على اهتمام آخرين، إذ أجرت شركة باكستانية قطعة أرض كبيرة إلى الجنوب، وببدأ السوريون الزراعة في الشمال، واستحوذ الإمارتانيون واللبنانيون واليمنيون آخرون على مساحة 100 ألف فدان. وازداد الزحام على الطريق السريع الرئيس بين الشمال والجنوب، الذي يمتد بجانب مزرعة البشائر، وهي مزرعة أردنية. يقول عبد العظيم الجاك -مواطن من الخرطوم يدير تلك المزرعة-: «هناك تربة جيدة وماء كافٍ وشمس، وكل ما تحتاجه لزراعة الكثير من المحاصيل، وليس من المستغرب أن يتناقض الجميع عليها».

وتتسارع الاندفاعة الجنون في السنوات الأخيرة، فيما كانت السلطات السودانية -التي هي في حاجة ماسة إلى عائدات- تعيش حلم إحياء حلم البلاد الطويل الأمد في أن تصبح قوة زراعية عظمى، بعد أن كانت قد فقدت إمكانية الوصول إلى معظم عائدات النفط مع انفصال جنوب السودان في عام 2011. وفي عام 2016، استأجرت الحكومة السعودية مليون فدان صالح للزراعة في شرق البلاد، ولم يمض وقت طويل على ذلك، حتى استأجرت البحرين 100 ألف فدان، وهي مساحة كبيرة تعادل مساحة البحرين تقريباً.

* صحفي متخصص بشؤون البيئة.



مزرعة جرداء مملوكة لشركة الروابي للتنمية، وهي شركة سعودية يمنية تضخ المياه الجوفية تحت ذلك العقار.



عائلة تجمع المياه من خزان بالقرب من مزرعة تملكها الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) السعودية، خارج قرية أم سارها في شمال كردفان.



عمال يصنون الطوب في منطقة جريف، خارج الخرطوم. وقد احتاج السكان المحليون على مصادرة الحكومة السودانية بعض الواجهات الهرية المستخدمة في قمائن الطوب وفي زراعة المحاصيل الصغيرة.

ومع مرور الوقت أدركت القرى السودانية عبر نهر النيل والولايات الشمالية النطاق الكامل لعمليات الاستحواذ على الأراضي من قبل جهات أجنبية لا تعمل فقط مجال المنتجات الغذائية، بل شمل ذلك أيضاً مجموعة الصايغ الأردنية، وهي أكبر منتج للأصباغ في الشرق الأوسط. ويتذمر خالد خير الله - راعي مواشٍ في منطقة وادي الحبشي، وهي قرية تقع في الجنوب من البشائر - من زيادة عدد تلك المشروعات، قائلاً: «ماذا بقي لنا؟»

يروج صناع السياسة العرب لفكرة قدرة السودان على إطعام الشرق الأوسط. إذ تحوي السودان حوالي 200 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، وموقعها الاستراتيجي يقعد على مسافة أقل من يوم واحد عبر البحر الأحمر إلى ميناء جدة السعودي، ولديها حوالي 25% من مياه النيل بموجب الاتفاقيات الإقليمية، والكثير منها غير مستثمر. غير أن إحصائيات البنك الدولي والأمم المتحدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تظهر خلاف ذلك؛ إذ تشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن قد تضاعف، ليصل إلى 33 مليون شخص منذ العام 1990، وقد انخفض معدل توفر المياه إلى سدس المعدل العالمي. وقال مبارك الفاضل -وزير الاستثمار السابق في السودان ونائب رئيس الوزراء-: «لدينا موارد هائلة، ولدينا حاجة كبيرة، لكننا

بحاجة إلى التمويل والخبرة».

ومع أن الفوائد لكلا الطرفين قد تبدو واضحة، إلا أن القليل من الـ 5 ملايين فدان التي تقدرها وزارة الزراعة هي في أيد أجنبية، وربما أقل من 1 إلى 20 فدان قد زُرعت. ويقول أسامة داود عبد اللطيف -رئيس مجموعة دال-: لم يتغير شيء على الرغم من كل تلك الأراضي المستمرة، لأن من استأجرها لم يفعل شيئاً يذكر.

تشابه المشكلات هنا مع العديد من مشكلات الأسواق النامية الأخرى مثل: (الفساد، والسياسات غير المتستقة، وعدم الاستقرار السياسي)، هذا فضلاً عن مشكلات أخرى خاصة بالسودان. وقد شاركت نوبات الفوضى خلال الثمانينيات من القرن الماضي -بما في ذلك الجفاف الحاد وتغيير النظام لمرتين- في نسف العديد من المشاريع الكبيرة في وقت مبكر. وساعد ارتفاع عائدات النفط في التسعينيات في تضليل اهتمام الحكومة، وترك البنية التحتية الحيوية للزراعة مثل: مشروع الجزيرة الذي تبلغ مساحته 2.2 مليون فدان، وهو أكبر مشروع إروائي في أفريقيا.

ومنذ ذلك الحين، أدى الحكم غير الرشيد للرئيس عمر البشير، الذي تولى السلطة منذ عام 1989، والمطلوب بجرائم الحرب لدى المحكمة الجنائية الدولية، إلى القضاء على استثمارات أخرى ببطء، هذا فضلاً عن مساعدة زعيم تنظيم القاعدة -آنذاك- أسامة بن لادن في بداية التسعينيات، الذي تسبب في فرض عقوبات على السودان في عام 1997؛ الأمر الذي أوقع السودان فيعزلة تامة؛ وأدى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية العالمية في عامي 2007، و2008 إلى تجدد موجات الاهتمام من قبل الخليج العربي، لكن ذلك لم يتجاوز مرحلة التخطيط.

وعلى الرغم من رفع العقوبات الأمريكية في عام 2017، لكن الموارد المالية غير المستقرة لهذا البلد الإفريقي قد تراجعت إلى حد كبير، إذ وصل التضخم إلى 70 %، وساعد اليأس الناتج عن ذلك، إلى جانب الزيادة المستمرة في عدد السكان في الشرق الأوسط، وتناقص القدرة الزراعية، في تنامي شعور المسؤولين السودانيين بالثقة في أنهم قد يحققوا فكرة أن السودان سلة الخبز الحقيقة للعالم العربي.



امرأة تعبّر الشارع أمام مطعم ومقهى ستار بوكس في الخرطوم.

قد يُؤثّي هذا الجهد ثماره، لكن العلامات المبكرة تنذر بالمرض. وبصف العديد من السودانيين الخطة بأنّها أقل من مجرد انتزاع أرض جراء تحرّمهم من حقول أجدادهم، بينما تنعم الحكومة ونخبة الشركات الأجنبية بالثراء. وقد امتدّ هذا الغضب من القرى إلى المدن، وأصبح جزءاً من انتفاضة أكبر، أو ما يسمى بثورة الجياع التي تعدّ أخطر تحدي لل بشير منذ استيلائه على السلطة. وقد اندلعت الاحتجاجات جزئياً بسبب ارتفاع أسعار الحبز في أكثر من 30 مدينة وبلدة منذ منتصف كانون الأول، وقتل ما لا يقل عن 50 شخصاً، في ظل وجود اضطرابات مستمرة لن تهدأ.

يمتاز الاستثمار الأجنبي في السودان بالصعوبة، وليس هناك تنسّيق بين المسؤولين المحليين والاتحاديين، وكمثال على ذلك، ضاعفت حكومة إحدى الولايات الرسوم على قسمها من الطريق المؤدي إلى منطقة بورسودان بنحو مفاجئ؛ مما أدى إلى وضع ميزانيات الشركات في حالة من الفوضى. وبسبب عدم وجود استقرار في السياسة الزراعية، تتخطّط الخطط الزراعية وتفشل في النهاية. ويقول عبد اللطيف عجمي -هو الثالث من بين ستة وزراء للزراعة منذ العام 2014- إن حتى الوزير لا يعرف ميزانية وزارته.

تشكلت عملية صنع القرار إبان عقود من الحكم الفاسد أو المحدود، واحتل السودان المرتبة 170 من أصل 176 دولة في مؤشر مدرّكات الفساد لعام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية

الدولية، فيما ما تزال الرشاوى هي الطريقة الوحيدة للحصول على موافقة سريعة على الأعمال الورقية مثل طلبات استيراد الأسمدة، بحسب عدد من المديرين التنفيذيين في قطاع الصناعات الزراعية. ويقول مسؤول في بنك التنمية الإقليمي أن المستثمرين الخليجيين لا يأبهون للتقلبات السياسية لأنهم يتمتعون بحماية على أعلى مستوى.

ويعني الصراع المستمر في العديد من الجيوب عبر البلاد - إلى جانب إدراج الولايات المتحدة للسودان كدولة راعية للإرهاب، على الرغم من رفع العقوبات - أن العمل هناك ينطوي على خطر على السمعة. وبسبب عدم وجود رقابة رسمية، ليس هناك الكثير لإنقاذ الأعمال أو الأشخاص الذين يعيشون بالقرب منها. وقد قامت شركة الروابي للتنمية - وهي شركة سعودية يمنية تملك أكثر من 200 ألف فدان في ولاية نهر النيل - بضخ المياه من طبقة المياه الجوفية تحت الأرضي التي تسيطر عليها، إلى درجة أن الآبار في المنطقة قد جفت؛ مما أدى إلى معاناة كبيرة للقرى المجاورة. وبدلًا من أن يتم معاقبة تلك الشركة، دخلت الشركة في محادثات مع الحكومة لسحب المياه مباشرة من النيل.



مزرعة إيلافون للألبان، التي تمتلكها مجموعة دال السودانية، وهي أكبر منشأة في البلاد، وكانت في الماضي تحلى بآثاراً أجنبية لزيادة الإنتاج.



عبداللطيف، رئيس مجلس إدارة مجموعة دال، بجانب تمثال الملك النوبي تخارقة، في بحو مكتبه بالخرطوم.

هناك أيضاً وعد الدولة غير الحقيقة بتحديث البنية التحتية الواهية، وإصلاح الطرق الوعرة في البلاد والسكك الحديدية البطيئة ذات المسار الواحد، لدرجة أن عبداللطيف قال إن مجموعة دال تنفق «أقل بكثير» لشحن القمح من أستراليا إلى السودان، على مسافة أكثر من 6000 ميل، بدلاً من نقلها على مسافة 500 ميل من بورسودان إلى مصانعها في الخرطوم. وفشلت مصفاة السودان الرئيسة، الواقعة شمال الخرطوم، في عام 2018؛ مما أجرع العديد من الشركات الزراعية على إنفاق مبالغ إضافية على شراء الوقود من السوق السوداء.

وتزايد الضغوط على الشركات لتسخير الأمور، فالشركات السعودية مثل المراعي، والصافي دانون، ونادك -على سبيل المثال- تحاول فرض حظر على زراعة الأعلاف، الذي فُرض في شهر تشرين الثاني، بسبب استهلاكها لكميات كبيرة من المياه. وعلى الرغم من النجاح الذي حققه بعض المزارع الأجنبية في السودان، إلا أنها كانت بطيئة في توسيع عملياتها الحالية. ويقول مسؤول تنفيذي سعودي بارز في مجال منتجات الألبان: «إننا ننظر إلى السودان كحل مشكلتنا، ويجب أن يكون الأمر منطقياً من الناحية الاقتصادية».

لم تكن شركات الصناعات الزراعية في لبنان خجولة في مجال البحث عن أسواق صعبة، وكانت مجبرة على المغامرة بحجم بلد़ها الصغير والبيروقراطية في بعض الأحيان. وقد استحوذت (GLB) الاستثمارية على السودان، إذ حصلت على 226 ألف فدان، ولديها طموحات لتجمّع حوالي 1000 محور طوله ربع ميل. ويعمل كاهين -وهو رجل أعمال سوداني كان يتحدث في مقاطع مدروسة بعنایة من بريطانيا- في الزراعة لأكثر من 20 عاماً، معظمها في المملكة العربية السعودية.



يتم ضخ المياه من النيل إلى شركة (GLB) الاستثمارية



يقوم نظام الري المركزي بسقي البرسيم، وهو الحصول الرئيس لشركة (GLB) الاستثمارية.



عمال يكسون الأرض بجانب مكبس القش في شركة (GLB) الاستثمارية.

وقد أدى إلغاء العقوبات الأمريكية إلى تسهيل الوصول للخدمات المصرفية والعملات الأجنبية إلى حد ما. ويقول كاهين: «إنها تساعد في تحسين المزاج، وستجلب مزيداً من التكنولوجيا من أمريكا». لقد تحولت الجغرافيا السياسية -ولا سيما الحصار الذي تفرضه السعودية على قطر- لصالح السودان؛ مما عزز -على ما يبدو- من رغبة بعض البلدان في السيطرة المباشرة على إمداداتها الغذائية، أو على الأقل تعزيز موقع البشير في المساومة بينما يناضل للحصول على الدعم الإقليمي. وقد وقعت الحكومة القطرية على صفقة زراعية بقيمة 500 مليون دولار في شمال السودان، مكملة لخططها الحالي الذي تبلغ مساحته 260 ألف فدان.

منذ اللحظة التي بدأت فيها شركة أنهار الإماراتية العمل في مزرعتها، كان لدى شيخ قرية محاس شعور بأنهم يخسرون، وكانوا يراقبون بتوتر بدء مشروع زايد الخير على مساحة 40 ألف فدان على طول الحافة الشمالية لقرتهم في الجزيرة، وحينما بدأت العمل على البنية التحتية، طلبوها ضمانت بأنهم لن يفقدوا إمكانية الوصول إلى أي من أراضيهم وتحصلوا عليها، لكنهم في صباح أحد أيام الربيع المعتدلة، حينما اصطحبوا جمالهم إلى مراجعهم، وجدوا الطريق مغلقاً بالأسلام الشائكة، وعرفوا أن أسوأ مخاوفهم قد تحققت.

يقول عثمان عباس محمد -رئيس الجمعية الزراعية المحلية- في إشارة إلى جيرانه: «لقد فقدنا كل شيء»، فيما لم تستجب شركة أنهار لطلبنا التعليق على ذلك.

وقد زعمت حكومة البشير باستمرار أن الاستثمار الزراعي الأجنبي سيكون بمثابة نعمة لجميع السودانيين، غير أن الوضع في الارياف يشير إلى عكس ذلك، وأن قانون العام 1970 يعد جميع الأراضي غير المؤثقة ملكاً للدولة الدولة، تقوم الدولة باخذ الأرضي من أصحابها الذين لا يمتلكون وثائق تثبت ملكيتهم.



عمر عبد الرحمن عثمان مع ابنه في الحقول خارج قرية محاس بمنطقة الجزيرة. اعتاد المزارعون من أمثاله على زراعة الأرض في المنطقة، لكن شركة زايد الخير تطالب بها الآن.

تفيد السلطات بأن القرويين لم يستخدمو الأرض بنحو موازٍ لإمكاناتها، وأكَّد ذلك السيد فاضل -نائب رئيس الوزراء- حينما تحدثنا معه في شهر آب الماضي. أما ما يخص الشركات، فإن الغضب هو مجرد عقبة أخرى. ويقول مسؤول في شركة سعودية أنه «في اللحظة التي يتم فيها تخصيص الأرض، يزورك أشخاص في مكتبك بالخرطوم أشخاص يزعمون إنها أرض أجدادهم». أما الحكومة فلا تفعل شيئاً، ولذلك ينتهي الأمر بك بالابتزاز. هذا فضلاً عن أن الشركات تقوم غالباً ببناء البنية التحتية، مثل الطرق السريعة، وخطوط الكهرباء؛ من أجل فائدة القرى المجاورة.

على الرغم من ذلك، فإن هذه الحالات في ازدياد، ويفاقمها التغيير المناخي الذي قَللَ أراضي الرعي، وسرعان ما تحول الوضع من غضب على الحكومة وشرکائهما من الشركات إلى الاضطرابات الأخيرة التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد، كما حدث في حالات عدة أن أحرق العشرات من السكان المحليين محطة ضخ النيل في مشروع زايد الخير في عام 2016. كانت تلك أول تظاهرات قام خلالها المشاركون بتزويج شعارات مثل: «الحرية، والسلام، والعدالة، والثورة».

وقد قُتل ما لا يقل عن خمسة رجال، في شرق جريف على نهر النيل الأزرق، كانوا

يتظاهرون ضد الاستيلاء على الأراضي على يد قوات الأمن في عامي 2016، و2017. أما في شمال كردفان - حيث تدير شركة نادك مزرعة مؤلفة من 50 محوراً - فقد أطلق أحد الحراس النار على امرأة مرتين في السوق في بداية عام 2018 بعد أن كانت ترعى جمالها في الحقول؛ مما أثار غضباً امتد إلى القرى المجاورة، وانتهى بأم درمان (رفضت شركة نادك طلبنا التعليق على الحادث).

يقول عبد المجيد محمد أحمد - وهو أحد المزارعين ومن منظمي الاحتجاجات - : «لدينا الآن شهداء. لقد تحول الأمر إلى أكثر من مجرد أرض يحاولون الاستيلاء عليها».

وأقر فاضل، قبل استقالته، بأن «الحصول على الزراعة الأجنبية يبدو أنه أكثر صعوبة مما كان متوقعاً؛ بسبب التمويل والبنية التحتية، وهذا يستغرق وقتاً».

تشعر مصر بقلق عميق إزاء احتمال التوسيع الزراعي على نطاق واسع في مناطق مجرى النهر، ويقول فاضل ومسؤولون سودانيون: يوجد تامر في البلاد لقتل المشاريع. إن هنالك شكوى من أن مصر قد شاركت منذ وقت طويل في تحديد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهي فرع من جامعة الدول العربية، ومقرها في الخرطوم، تم تأسيسها لدعم الزراعة في السودان. ويردد عمال المزارع في وادي النيل هذه المخاوف، وإن كانوا لا يمتلكون دليلاً، بشأن قيام عمال مصر بتحريض شبكات الري والكهرباء.

ويعني ذلك أنه مهما استمرت محاولات جعل السودان سلة الخبز، فإن جارتها الشمالية ستراقب عن كثب أي تطورات، وربما تفعل أكثر من مجرد الملاحظة. ويقول أمين أبو حديد - أستاذ علوم الزراعة بجامعة عين شمس بالقاهرة ووزير الزراعة المصري الأسبق - إن التنافس محتمم، وهناك مشكلة كبيرة قد تتطور مستقبلاً.



سوق الشاي، وهو سوق في الخرطوم يتجول فيه باعة الماشي والفواكه والخضروات.

أما الأهم من ذلك فهو موقف القطريين وال سعوديين والإماراتيين، وهم أكبر الجهات المالية في السودان، فعلى الرغم من أن الجميع يعتمدون اعتماداً كبيراً على الموارد الغذائية، إلا أن بعض استثماراتهم الزراعية حتى الآن قد تأثرت على ما يbedo بالاعتبارات السياسية، مثل إرسال السودان لبضعة آلاف من الجنود للقتال مع التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، والأمن الغذائي أو التجارة.

لقد قدمت المملكة العربية السعودية وديعة كبيرة للبنك المركزي السوداني في عام 2015 كمكافأة على قطع العلاقات مع إيران، المنافس الأكبر للرياض. ويرى بعض الخبراء أن الاستثمارات القطرية الأخيرة في الأراضي تشكل عطاءات لإبقاء السودان إلى جانبها في صراعها مع السعوديين والإماراتيين من أجل النفوذ.

من شأن كل ذلك أن يزيد من مستوى الغضب الشعبي بسبب تخصيصات الأرضي في المدن، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنحو كارثي، إذ تضاعفت أسعار الطماطم أربع مرات، إلى حوالي 4 دولارات للкиلو غرام الواحد منذ بداية عام 2018، وكذلك أسعار العديد

من الفواكه والخضروات الأخرى. وإن محصول الذرة يكلف ضعف ما كان عليه الحال قبل عام. ويضيف عبد اللطيف من مجموعة دال، أن ما يحدث ليس استثماراً، وإنما هو مجرد اغتصاب للأرض دونفائدة تذكر، وهناك ضرورة لتصحيح ذلك.

وتعزى الأسباب الاقتصادية لزيادة الأسعار إلى عدة عوامل غير الاستيلاء على الأراضي، منها: انهايار العملة، ونقص الوقود، وسوء إدارة دعم الإصلاحات.

المصدر:

<https://www.bloomberg.com/features-2019/sudan-nile-land-farming/?srnd=businessweek-v2>